http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1625) السنة السابعة - الأحد (11) تشرين الأول 2009

خشية استجواب النزاهة المسؤولين فيها

مصدر حكومي لـ المدى : عدد من الوزارات تجمد مكاتبها الإعلامية

بغداد / هشام الركابي

ابلغ مصدر حكومي (المدى) ان عدداً من الوزارات عمدت الى تجميد مكاتبها الاعلامية ومنعها من الادلاء بأية تصريحات لوسائل الاعلام وحصرت عملية التصريح بوكلاء الوزراء. واوضح المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه: ان هذا الاجراء اتخذ بهدف السيطرة على الخطاب الإعلامي للوزارات وعدم التورط في أي تصريح قد يفتح الباب أمام لجنة النزاهة البرلمانية، بخصوص قضايا التزوير والفساد في الوزارات.

وشهدت جلسات البرلمان مؤخرا استجواب عدد من المسؤولين والوزراء ومنهم وزير التجارة والكهرباء ورئيس المفوضية العليا للانتخابات. ولا تزال مسألة استجواب المسؤولين في الحكومة تواجه جدلا واسعا داخل الكتل السياسية مابين مؤيد ورافض.

ويعاني اغلب الاعلاميين عدم تلقيهم اجابات من المسؤولين في الوزارات والدوائر الرسمية، ويكون عذر مدراء المكاتب الاعلامية ان التصريحات تكون من المسؤول مباشرة (وهو دائما في اجتماع او سفر)، فيما يعرض المسؤولون الاخرون عن الادلاء بالتصريحات الصحفية، خاصة للوزارات التي يغلب على طابع عملها التماس مع الوضع السياسي للبلاد، وتكون اعذار هؤلاء المسؤولين، بأن الانتخابات البرلمانية على الابواب، ويتم استخدام هذه التصريحات لأغراض الدعاية الانتخابية.

وافاد الصحفي (م.خ): ان بعض مكاتب الاعلام التي يعمل فيها موظفون ليس لهم ارتباط بالاعلام، تستخدم الروتين واساليب التسويف في التعامل مع الصحفيين، واوضح: ان هذه المكاتب تطلب من الاعلاميين تقديم طلبات لمقابلة المسؤول والحصول على تصريح لحدث ما، وان هذه العملية تأخذ وقتا طويلا يمتد الى اكثر من اسبوع، وحينها فأن قيمة المعلومة لا يصبح لها معنى لان المعلومة ترتبط بالوقت، واكد ان هذه العملية هي التسويف بحد ذاته والتهرب من اعطاء المعلومات، او ان الخوف يتملك القائمين على الوزارات من حصول الصحفي على معلومة تؤدي بهذا المسؤول الى هيئة النزاهة. فيما قال الاعلامي (م.ص): ان العمل الحكومي الجديد يركز جهده نحو الديمقراطية والحوار بين المواطن والمسؤول، علما ان اغلب الشخصيات الحكومية تحجب ارقام هواتفها بينما تروج ارقاما مزيفة في الدليل الاعلامي، مشيرا الى ان الاتصال بهذه الارقام لايحقق نتيجة، لكونها مغلقة او خارج نطاق الخدمة وهذا الامر ينطبق ايضا على هواتف النواب.

واوضح ان بعض الناطقين باسماء الوزارات والاحزاب يماطلون حال الاتصال بهم ويتذرعون بحجج واهية مثل الانشغال باجتماعات وغيرها من اجل تفادي الاجابة على استفسارات الاعلاميين.

رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب نصار الربيعي قال لـ(المدى): ان هناك عرقلة من قبل بعض النواب لعملية استجواب المسؤولين في الحكومة. واضاف ان قسما من هذه العراقيل تضعها بعض الكتل السياسية واخرى تضعها هيئة الرئاسة. وعن امكانية تجريد من يسبب هذه العرقلة من منصبه، اوضح الربيعي: ان ذلك يمكن ان يتم اذا استمر بمثل هكذا ممارسات.

من جهته وصف الناطق باسم جبهة التوافق العراقية سليم عبد الله الجبوري الاستجوابات التي يقوم بها مجلس النواب بانها خطوة كبيرة باتجاه تقويم عمل المجلس لتصحيح مسار عمل كافة المؤسسات الحكومية. وقال الجبوري في تصريح صحفي امس: ان الهدف من الاستجواب ليس التشكيك بالمسؤولين وانما لتقويم العمل الحكومي للحد من عمليات الفساد المالي والاداري. والنهج الذي ينتهجه المجلس خلال الفترة الحالية سيكون له الاثر الايجابي في تصحيح الخلل في عمل مؤسسات الدولة. واضاف انه على الرغم من ان المجلس مع توسيع نطاق الاستجوابات لمسؤولي الدولة لكننا لانريد ان تكون هذه العملية نابعة من دوافع سياسية او حزبية او شخصية لمجرد الانتقام من أي مسؤول حكومي.

وافاد الجبوري: ان المجلس لم يستطع خلال المرحلة السابقة القيام بهذه العملية لسبب او لاخر، لكننا نرى اليوم نهجا جديدا يصب في مصلحة الشعب العراقي والمؤسسات الحكومية.

مصاعب أمام عمل الاعلاميين

العراق يعرض ٧٥٠ مشروعاً للاستثمار في مؤتمر بواشنطن

بغداد / المدى

يعتزم المسؤولون الحكوميون في العراق عرض نحو ٧٥٠ مشروعاً استثمارياً على شركات أميركية وعالمية أخرى خلال مؤتمر سيُعقد في العشرين والحادي والعشرين من الشهر الحالي في واشنطن.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن رئيس الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار سامي الأعرجي تفاؤله بأن يشهد هذا المؤتمر محادثات قد تؤدي إلى إبرام عقود من شأنها مساعدة العراق على تطوير قطاعات النفط والكهرباء والزراعة وغيرها من القطاعات الضعيفة الأداء في البلاد. وعمد نحو ٢٠٠ من الشركات ورجال الأعمال الى التسجيل للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الذي يتوقع منظموه أن يرتفع هذا العدد في الأيام القادمة. مع مشاركة عدد من الوزراء العراقيين والمحافظين وأعضاء مجلس النواب وغيرهم من المسؤولين. وسيناقش المؤتمر فرص الاستثمار المتوفرة في العراق الذي يمثل أرضا خصبة تجذب اليها رؤوس الأعمال وهذا ما أكده المتحدث باسم السفارة الامريكية في بغداد فيليب فرين بحسب اذاعة العراق الحر.

وما زال أعضاء مجلس النواب يبحثون في تعديل قانون الاستثمار لتيسير حصول الشركات الأجنبية على أراضٍ لتنفيذ مشاريعها.

واعرب الأعرجي عن تفاؤله بأن تتم المصادقة على مشروع تعديل قانون الإستثمار قريبا، وهذا ما يأمله أيضا المتحدث فرين، مبيناً ان تعديل القانون سيكون عنصر جذب للشركات الأمريكية المستثمرة في العراق.

ويُبدي العديد من الشركات الاستثمارية تحفظه على بعض الشروط التي فرضها قانون الاستثمار ومنها ما يتعلق بحق التملك.

الخبير الاقتصادي هلال الطعان نبه الى نجاح إقليم كردستان في تجاوز هذه العقبة.

وكانت نائبة السفير الأمريكي في العراق للشؤون الاقتصادية السفيرة باتريسيا هازلك ذكرت خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس هيئة الاستثمار الاربعاء بأن الأسئلة التي تتلقاها من المستثمرين الأجانب المهتمين بالعراق تتعلق بالإصلاح التنظيمي وقوانين الاستثمار والقطاع المصرفي. وكشفت السفيرة عن أن الموضوع الأمني لا يمثل أبرز اهتمامات المستثمرين لكن المحلل الاقتصادي هلال الطعان يعتقد ان عراقيل إدارية وامنية ما زالت تعيق انتعاش بيئة الاستثمار الأجنبي في العراق.

من جهته ذكر المتحدث الرسمي باسم السفارة الأمريكية ببغداد فيليب فرين ان اغلب الشركات الأميركية الكبيرة تعنى بقطاع النفط والغاز فضلا عن اهتمامها بمشاريع البنية التحتية مشيرا الى ان حوالي ٢٠٠ شركة أميركية وعالمية ستشارك في مؤتمر واشنطن، منوها الى ان عدة مؤتمرات دولية عقدت لدعم الاستثمار في العراق واخرى ستعقد في دول أخرى.

وسيدور مؤتمر الاستثمار في واشنطن حول ١٢ محوراً في مجالات النفط والغاز والصناعة والزراعة والموارد المائية والنقل والإتصالات والصحة والتربية والتعليم وغيرها. ويؤكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي ان الهيئة ستحمل معها الى واشنطن عروضاً لـ ٧٥٠ مشروعاً استثمارياً كبيراً في العراق، مع تقديم وسائل جذب تتمثل بحزمة من التشريعات الداعمة للإستثمار بالإضافة الى توفير بيئة امنية جيدة.

قداس في لندن لذكرى قتلى بريطانيين في حرب العراق

لندن / وكالات

أقيم في لندن قداس لذكرى الجنود البريطانيين الذين قُتلوا في حرب العراق، حضرته الملكة اليزابيث الثانية ورئيس الوزراء البريطاني غوردون براون وسلفه توني بلير ورئيس الجمهورية جلال طالباني.

وتصادف اقامة هذا القداس في كاتدرائية القديس بول في العاصمة البريطانية، ذكرى انتهاء العمليات القتالية في العراق يوم الجمعة الماضية. وكانت القوات البريطانية أنهت انسحابها من العراق في أيار الماضي، منهية بذلك حرباً دامت ست سنوات. وقضى حوالى ١٧٨ جندياً بريطانياً في العراق، علاوة على مدني يعمل مع وزارة الدفاع البريطانية.

وشارك أقارب القتلى البريطانيين وجنود قدامى في القداس الذي أقامه رئيس أساقفة كانتربيري روان وليامز. وأشاد وليامز بجهود الجنود البريطانيين في العراق، لكنه انتقد السياسيين لفشلهم في أخذ الكلفة البشرية والمادية في الحسبان. يذكر أن حوالى ١٢٠ ألف جندي ومدني بريطاني خدموا في العراق حتى انتهاء العمليات العسكرية في هذا البلد. وحضر القداس أعضاء بارزون في العائلة المالكة بينهم ولي العهد الأمير تشارلز وزوجته ونجله الأمير وليام، اضافة الى زعيمي حزب «المحافظين» المعارض ديفيد كامرون و«الديموقراطيين الأحرار» نيك كليغ كما شهد المناسبة السير جون شيلكوت رئيس لجنة التحقيق في حرب العراق، حيث دعا البريطانيين الذين عملوا هناك لتقديم شهاداتهم للجنة.

وقال رئيس أساقفة كانتربري: إن حرب العراق ستشغل المؤرخين والخبراء لسنوات عدة. وأضاف أنه «في عالم معقد مثل عالمنا اليوم، سيكون شخص متسرع جداً من يقول من دون تردد إن هذا كان أمراً صائباً أو خاطئاً بالتأكيد». وأشاد وليام بـ«جدار البصرة» الذي بناه جنود أمام مقر السرية البريطانية المدرعة الرقم ٢٠ في العراق لتكريم الجنود القتلى. وسيعاد بناء هذا الجدار في نصب تذكاري في منطقة ستافوردشر بمساهمة مالية من الحكومة العراقية. وأضاءت ترايسي هازل والدة العريف بن لينغ الذي قُتل في انفجار عبوة في العراق في نيسان عام ٢٠٠٧، شمعة في القداس. وقالت إن هذه المناسبة «تجعلني أشعر بالفخر كوني بريطانية والعديد من الأشخاص يجب أن يفخروا بذلك».

أنباء عن إضراب للطعام نفذه معتقلون أردنيون في سجن سوسة

عمان / وكالات

بدأ المعتقلون الاردنيون في سجن «سوسة» بتنفيذ اضراب عن الطعام، احتجاجا على المعاملة في السجن وكخطوة ضاغطة للإفراج عنهم، سيما وان عددا كبيرا منهم كان معتقلا منذ عهد النظام السابق، بحسب صحيفة الدستور الاردنية.

وقال مسؤول ملف الاسرى والمعتقلين في المنظمة العربية لحقوق الانسان . فرع عمّان المحامي عبد الكريم الشريدة: ان المنظمة طلبت رسميا تشكيل وفد من اعضائها لزيارة المعتقلين الاردنيين في السجون العراقية وتحديدا في سجن سوسة الذي يضم اكبر عدد من المعتقلين الاردنيين في العراق وتحديدا من الطلبة، موضحا انه لاعدد واضحا لهم او ثابتا والمعلومات متضاربة بهذا الخصوص.

ان تحركات حكومية جادة تتم حاليا لإنهاء ملف المعتقلين الاردنيين في العراق وهناك تأكيدات رسمية استلمتها المنظمة ولجنة متابعة شؤون المعتقلين الاردنيين بالخارج بأن هذا الملف يسير نحو خطوات عملية لانهائه والافراج عن المعتقلين في العراق، مؤكدا وفق تأكيدات حكومية ان هناك حلا قريبا للملف.

ويشار الى ان المحامي الاردني قد ادعى في وقت سابق ان اضرابا مشابها لما اشار اليه في تقرير الصحيفة وان المعتقلين يتعرضون الى انتهاكات، لكن وزارة العدل العراقية نفت تلك المعلومات، مؤكدة ان المعتقلين العرب في السجون العراقية يتلقون تعاملا انسانيا وان المنظمات الحكومية العراقية والعالمية ووزارة حقوق الانسان على اطلاع دائم باحوال المعتقلين.

نحو ألف جندي أميركي يتلقون مساعدة بشأن احتمال تعرضهم لمادة كيمياوية خطرة

واشنطن / رويترز

رضخت الحكومة الامريكية لمطالب اعضاء ديمقراطيين بمجلس الشيوخ وقالت انها سوف تتصل بنحو ألف جندي حالي وسابق ربما تعرضوا لمادة كيمياوية مميتة في منشأة لمعالجة المياه في العراق فيما يعد تحولا في موقفها.

ويأتي هذا القرار عقب شكاوى بأن الجنود تعرضوا لخطر بسبب ما يصفه منتقدون بالعمل غير المتقن لاحدى اكبر شركات المقاولات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) وهي شركة «كيه بي ار». وهناك ايضا اتهامات من اعضاء ديمقراطيين في مجلس الشيوخ بأن الجيش لم يكفل التعامل المناسب مع ديكرومات الصوديوم ومادة كيمياوية استخدمت لمنع الصدأ في الانابيب في منشأة الجيش الامريكي قرب البصرة في ٢٠٠٣.

ووسط الاشارة باصابع الاتهام وانكار ارتكاب أي مخالفات من جانب شركة «كيه بي ار» والجيش ترك الجنود الحاليين والسابقين الذين شكوا مشاكل في التنفس الى حد كبير لرعاية انفسهم. لكن وزير شؤون المحاربين القدامى اريك شينسكي قال: انه سيجري الاتصال بالجنود ومتابعتهم وسيعرض عليهم المساعدة من اجل الشفاء من الامراض التي يشتبه بانهم اصيبوا بها خلال خدمتهم.

وكتب شينسكي الى لجنة السياسات الديمقراطية في مجلس الشيوخ وهي الذراع البحثي للمؤتمر الديمقراطي بمجلس الشيوخ «سنرسل خطابات الى هؤلاء الجنود توضح كيف يمكنهم اجراء الفحوصات الخاصة بهم».

وقال وزير الجيش الامريكي بيت جيرين في رسالة الى اللجنة: انه اتصل بعدد من الوكالات الاتحادية للتعرف على المسائل الصحية المحتملة وانه طلب من سلاح المهندسين بالجيش اجراء تحقيق خاص به.

وكتب جيرين في رسالته الشهر الماضي «اشاطركم القلق بشأن صحة وحالة جنودنا». ونشر رئيس اللجنة بيرون دورجان نسخا من رسالتي شينسكي وجيرين يوم الجمعة، وقال «اعتقد ان كلا منهما يمثل انفراجة».

وقال دورجان الذي يضغط على وزارة الدفاع منذ اكثر من عام: ان الجيش اعترف اخيرا بالحاجة لمساعدة الجنود ومراجعة اعمالها. واوضح دورجان الذي عقدت لجنته جلستي استماع في العام السابق بشأن هذه المسألة «موقف وزارة الدفاع هو «اننا فعلنا كل شيء بالطريقة الصواب». مشيرا الى ان «كيه بي ار» وهي شركة عالمية للهندسة والانشاءات والخدمات مقرها في هيوستن رفضت مرارا التعاون ونفت ان يكون هناك أي مشكلة». ورفع عدد من الجنود دعاوى قانونية ضد «كيه بي ار». وقالت المتحدثة هيثر براوني: ان الشركة لم ترتكب خطأ.

اعتقال ستة صوماليين حاولوا التسلل من السعودية إلى العراق

الرياض / وكالات

ألقت دوريات حرس الحدود السعودية في منطقة الحدود الشمالية القبض على ستة صوماليين (ثلاثة رجال وثلاث نساء)، أثناء محاولتهم التسلل إلى الأراضي العراقية.

وأوضح المتحدث الرسمي في المديرية العامة لحرس الحدود المقدم سالم بن صالح السلمي في تصريح صحفي أن دوريات حرس الحدود التابعة لقطاع جديدة عرعر، أحبطت صباح أمس الاول تسلل الصوماليين الستة، وتبين أنهم من مخالفي نظام الإقامة والعمل، مشيرا إلى أنه لم يعثر معهم على أية مضبوطات مخالفة.

وقال: إن الصوماليين الستة حاولوا التسلل إلى العراق في وضح النهار للتمويه، حيث كانوا يسيرون على أقدامهم، مشيرا إلى أن التحقيقات جارية لمعرفة تفاصيل محاولتهم التسلل، والتأكد من أنهم مدرجون على لوائح المطلوبين أمنيا أو جنائيا.

بعد انقطاع تدفق الأموال من الخارج

العصابات الإرهابية تلجأ إلى خطف الأطفال لتمويل عملياتها

بغداد / المدى

كشفت صحيفة «التايمز» البريطانية عن أن بعض العصابات في العراق تلجأ إلى اختطاف الأطفال، ومطالبة عائلاتهم بفدية أو بيعهم في الخارج من أجل تمويل العمليات المسلحة بعد انقطاع التمويل الخارجي.

ومنذ استئناف الدراسة نهاية الشهر الماضي، ارتفعت اجرة نقل الطلبة بالباصات المدرسية الاهلية، بسبب ما يتداوله الشارع البغدادي عن عودة ظاهرة خطف الاطفال، اذ بلغت الاجرة للطفل الواحد ٢٥ الف دينار لمسافة تتجاوز الكيلومتر بامتار قليلة، فضلاً عن تشديد الاباء على الامهات بايصال الاطفال الى المدارس واعادتهم. وتبذل ادارات المدارس جهوداً كبيرة في هذا الصدد، اذ تقوم الادارات بوضع جدول للمعلمات في المدارس الابتدائية، لمراقبة مغادرة التلاميذ للمدرسة والاشراف على صعودهم الى الباصات والانتظار مع اولئك الذين يتأخر اهاليهم في الوصول اليهم في الوقت المحدد.

وبالرغم من اعتماد تسجيل الطلبة في المدارس على اساس الرقعة الجغرافية وبطاقة السكن الصادرة عن مكتب المعلومات المركزي، الا ان مديريات التربية، ابدت تعاونا مع الاهالي، في هذا الصدد، وسمحت بتسجيل الاطفال في مدارس قرب عمل امهاتم، لاسيما ابناء الكوادر الطبية والمصرفية. وهذه الظاهرة تتنامى بقوة في العراق، كما تقول الصحيفة، اذ يستغل المسلحون عدم ثقة السكان بالشرطة ليبتزوا الأسر دون خوف من العقاب، وتشير الى أن السلطات تعتبر أن خطف الأطفال صار الجريمة الأكثر انتشارا في عدد من جهات بغداد، بسبب سهولتها والأرباح التي تدرها دون مخاطرة.

الاخطار تطارد الطفولة في العراق

وتعتقد السلطات العراقية أن ما تجنيه العصابات من هذا النوع من العمليات لتمويل عمليات مسلحة في الغالب، بعد أن انقطع معين التمويل الخارجي،حسب ما ترجحه السلطات. وأشارت الصحيفة إلى أنه من أصل ٢٦٥ طفلا تعرضوا للاختطاف منذ بداية هذه السنة لم تتمكن الشرطة من إنقاذ سوى نسبة ١٠ في المئة، اخرهم الطفلة روان التي تم تحريرها من خاطفيها في منطقة السيدية.

وترصد «التايمز» قصة أحمد عمور تاجر الملابس الذي تعرض أحد أبنائه الأربعة، لعملية خطف، انتهت نهاية «سعيدة» بعد أسبوع من القلق والترقب وبعد أن سلم الخاطفين ١٠ آلاف دولار جمعها بشق الأنفس وبعد أن باع الكثير واقترض أكثر، علما بأن الخاطفين كانوا يطالبون بخمسين ألف دولار. وهناك قصة محسن محمد محسن –العامل الميكانيكي في مدينة الصدر– مثلا كان أقل حظا، فبعد ٤٨ ساعة من اختطاف ابنه ومطالبة خاطفيه بـ١٠٠ ألف دولار، عثر على جثة صغيرة مشوهة وملقاة في القمامة.

ويرى كثير من المراقبين أنه رغم تراجع موجة العنف قليلا في العراق الا ان ظاهرة اختطاف الاطفال اصبحت اكثر تناميا، ويتم الخطف للحصول على فدية، وليس لدوافع طائفية. ففي منطقة السيدية، تجد صورا لأطفال مفقودين ملصقة على أعمدة الإنارة والحوائط الخرسانية المضادة للانفجارات التي تحيط بالعديد من مناطق العاصمة التي دمرتها التفجيرات. ولا توجد سوى إحصائيات نادرة تتبع عدد ونوع الجرائم المرتكبة جزئيا بسبب استمرار تركيز جهود الحكومة على التفجيرات وغيرها من هجمات المتمردين المستمرة في بغداد وشمال العراق.

على الارجح

(شناطات) (سور نينوى) الأمنية

حسين رشيد

طوال السنين الماضية من مرحلة التغيير عاشت نينوى فترة مضطربة كحال بقية مدن العراق، لكن في السنتين الأخيرتين ساء الحال أكثر بعد ما شهدته المحافظة من عمليات إرهابية طالت الأبرياء من المدنيين بمختلف انتماءاتهم، في محاولة لتغيير هوية المدينة المتآخية والمتعايشة بحب وسلام، إضافة الى استهداف عناصر الأمن من قبل المجاميع الإرهابية المتمثلة بتنظيم القاعدة وخلاياه المتحالفة مع البعثيين وأجهزة الأمن السابقة وبعض من يدعي ما يسمى « بالمقاومة ».

طوال تلك الفترة وما رافقها من قتل وتفجير وإرهاب، تحولت المحافظة إلى مدينة مهجورة، لم نسمع او نقرأ دعوة واحدة من جهة سياسية أو تكتل أو حزب للعمل على تخليص أبناء الحدباء من سكين الإرهاب رغم كل العمليات الإجرامية التي هزت الضمير العالمي لكنها للأسف لم تزحزح ولو قيد شعر من ضمائر بعض الساسة العراقيين.

ومع نفاد صبر الحكومة والأجهزة الأمنية واعلانها عن انطلاق عملية «سور نينوى « الأمنية والتي أسفرت في يومها الاول عن اعتقال عشرات الإرهابيين من تكفيريين وبعثيين وممولين للإرهاب، حسب التصريحات الاعلامية لقادة الجيش والشرطة، انطلقت أصوات المعارضين لهذه العملية من برلمانيين وسياسيين ومسؤولين محليين يعللون الأمر بعدم معرفتهم بوقت العملية وأسبابها؟!. وهذا ما يثير العجب والعجاب وكأنهم يعيشون في واد آخر من المدينة بصورة خاصة والبلد عامة، أين كنتم ياسادة يا معترضون حين كان الإرهاب يذبح الناس والمفخخات تجول في شوارع المدينة؟! أين كنتم من ما يسمى الدولة الإسلامية التي تؤسس لإعلان حكومتهم، أين كنتم من صرخات النساء وعويلهن على أبنائهن وأزواجهن وإخوانهن، أين كنتم من فتوى التكفير للآخرين والعمل على تهجيرهم والكثير الكثير مما جرى ويجري في مدينة الحدباء التي سرق منها كل شيء جميل، المدهش في الأمر أن المعترضين هم أنفسهم الذين يحملون الحكومة والأجهزة الأمنية المسؤولية عن أي تفجير أو عمل إرهابي يودي بحياة الأبرياء.

ومن بين هذه الاعتراضات التي تناقلتها وسائل الأعلام والوكالات الإخبارية ما أعلنه نائب برلماني يمثل المحافظة عن احد الأحزاب الإسلامية المتنفذة فيها، من على شاشة العراقية بمعية اللواء محمد العسكري الذي عرض اسماء وصفات وصور المتهمين الملقى القبض عليهم ومنهم وزراء في ما يسمى بالدولة الإسلامية، اضافة الى ادلة تثبت تورطهم وارتكابهم اعمالا اجرامية، ورغم ذلك اصر النائب على ان العملية غير شرعية وان مجلس المحافظة لم يكن له علم بها واصر اكثر على براءة المتهمين وهو يصف الحالة: لقد هجمت القوات في وقت متأخر من الليل واحتجزت الناس (وشنطنتهم)؟! ليتساءل مقدم البرنامج عن معنى الكلمة، حتى شرحها له النائب بالاشارة « شناطات « تعنى تقييد الأيادي أي تكتيف الشخص، ترى ماذا كان يأمل النائب المعترض على كل شيء من عمليات الاعتقال؟ ان يبلغوا المتهمين قبل يومين ويأتوهم حاملين وروداً ورياحين، ويفرشون لهم الدرب بالسجاد الاحمر، وعاد النائب وأشار الى ان من بينهم ابرياء وهذا الشيء ممكن فقد بين العسكري ان هناك قضاء مستقلاً وتحقيقاً وكل شيء يجري دستوريا وقانونيا، ورد المعترض كان يجب تبليغنا قبل العملية باسماء المتهمين رافضا قدوم قوات من بغداد. وانا معك يا سيادة النائب كان يجب اعلامكم باسماء المتهمين والارهابيين قبل فترة ليتسنى لكم القيام بدوركم البطولي!!